

تأثير السياسة المالية على حجم الائتمان المصرفي في الجزائر

(دراسة تحليلية للفترة 1970-2015)

**the impact of the fiscal policy on bank credit in Algeria
(Analytical study of the period 1970-2015)**

حوباد مريم¹

¹ جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، Houbad.meriem2017@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/12/02

تاريخ الاستلام: 2020/10/05

ملخص:

يعنى هذا البحث بتحليل أثر السياسة المالية على الائتمان المصرفي الجزائري للفترة 1970-2015 حيث تم التوصل الى أن الصدمات الهيكلية الايجابية في الايرادات العامة تؤثر ايجابيا على الانفاق الحكومي و الائتمان المصرفي في المدى القصير وينخفض التأثير على المدى الطويل، ما يبين أن السياسة المالية تؤثر مباشرة على حجم الائتمان المصرفي الجزائري كون الجهاز المصرفي قائم على بنوك عمومية ممولة من الحكومة، ما يستدعي اصلاحات هيكلية للجهاز وبيئة تتمتع بالجدية و الشفافية.

كلمات مفتاحية: الائتمان المصرفي؛ السياسة المالية، صدمات هيكلية

تصنيفات JEL : E62، G21

Abstract:

This study analyses the impact of fiscal policy shocks on Algeria's bank loans, for the period 1970 to 2015. The results show the direct effect of the budget policy on bank credit in Algeria because the banking system is based on public banks, financed by the state, if it increases the volume of loans granted to the private sector, the revenues and public expenditure of the state will increase too and if it reduces it, it will be declined, which calls for bank reforms in a comfortable environment that is serious and transparent.

Keywords: bank loans; fiscal policy; structural shock

Jel Classification Codes : E62, G21

¹ المؤلف المرسل: حوباد مريم، الإيميل: Houbad.meriem2017@gmail.com

1. مقدمة:

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات عرضة للصدمات بإعتباره إقتصاد ريعي معتمد على الجباية البترولية يتأثر مباشرة بالتقلبات في أسعار النفط العالمية. هذا يضع الدولة أمام إختبار إمتصاص الصدمة عن طريق سياستها الاقتصادية كالسياسة الميزانية المعتمدة على الإيرادات و النفقات العامة كأدوات لها، و التي تحتل المكانة الأهم بين السياسات الاقتصادية كون الدولة المتحكم و الممول الأول للقطاعات الاقتصادية و حتى القطاع المصرفي عصب الاقتصاد و أداة الدولة لتشجيع الإستثمار عن طريق توفير الموارد من خلال القروض البنكية، ما يجعل هذه الأخيرة عرضة للتأثر بالصدمات الموازناتية العفوية أو المقصودة من السياسة المالية .

من خلال ماسبق سنحاول في بحثنا الاجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما مدى تأثير السياسة المالية

على الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص في الجزائر؟

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان تأثير السياسة المالية على الجهاز المصرفي من خلال الائتمان

المصرفي المقدم للقطاع الخاص. وقد استندت الدراسة الى فرضيتين، الأولى أن أي صدمة هيكلية في أدوات السياسة المالية لها تأثير كبير وواضح على حجم الائتمان المصرفي الجزائري في المدى القصير و الطويل. أما الثانية مفادها أن الربيع يلعب دورا أساسيا في وتيرة الإصلاحات التي بوشرت منذ أكثر من عشرين سنة و التي تشمل الجهاز المصرفي أيضا فكلما زادت الإيرادات النفطية زاد الإنفاق العام و منح القروض حتى لمشاريع غير منتجة تؤدي إلى قروض متعثرة وعلى الدولة إعادة تمويل البنوك من جديد، و العكس عند إنخفاض العوائد النفطية. مما يجعل الإصلاحات المتبناة دون فائدة و تطلق في بيئة غير ملائمة.

وقد تم تقسيم الورقة البحثية كمايلي: القسم الأول للأدبيات النظرية للموضوع، أما القسم الثاني فخصص للدراسة التحليلية، أما القسم الثالث خصصناه لتفسير النتائج المتوصل إليها.

2. الأدبيات النظرية:

1.2. عموميات حول السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية على أنها البرنامج الذي تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة إيراداتها ونفقاتها

لاحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة المتغيرات الاقتصادية والإجتماعية
والسياسية، لتحقيق أهداف المجتمع (حامد عبد المجيد دراز، 2004، صفحة 26). ويمكن القول عن

السياسة الميزانية بأنها سياسة الحكومة فيما يخص الإنفاق الحكومي،التحويلات وهياكل الضرائب لتحقيق أهدافها المتمثلة في: الإستقرار الإقتصادي الذي يعني المحافظة على استقرار الأسعار،العمالة الكاملة،والنمو الإقتصادي من خلال توجيه الموارد الى القنوات المرغوبة إجتماعيا لزيادة الإنتاج. (محمود يونس، 2002، صفحة 163)

تتمثل أدوات السياسة المالية أساسا في عناصر المالية العامة من إيرادات و نفقات عامة بالاضافة الى رصيد الموازنة العامة:

أ- سياسة الإنفاق الحكومي: تستعمل النفقات العامة كأداة لتحقيق أهداف السياسة المالية لتأثيرها في مختلف الميادين و خاصة تأثيرها على المتغيرات الإقتصادية.إن زيادة الإنفاق الإستثماري يزيد القدرة و الطاقة الإنتاجية ما يؤثر ايجابا على الناتج الوطني. (حمود مزنان فهد، 2009، صفحة 89)، أما أثرها على المستوى العام للأسعار:فمثلا دعم أسعار بعض المنتجات أو الخدمات يؤدي الى إنخفاض سعرها. أيضا يكون لها في بعض الأحيان أثر مباشر على توزيع الدخل عن طريق زيادة القوة الشرائية لبعض الطبقات عن طريق الإعانات،أو من خلال رفع الأسعار فتقل القدرة الشرائية. (أحمد عبد المهدي مساعدة،محمود يوسف عقله، 2011، صفحة 109).وللنفقات العامة أيضا دور كبير في معالجة الفجوة التضخمية و الركودية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي (بختة سعيدي، 2011، صفحة 42):

-في حالة الكساد:يمكن للدولة زيادة الإنفاق العام على الإستثمار العام و السلع و الخدمات العامة بالحجم المطلوب و في الوقت المناسب،لزيادة الطلب الكلي.

-في حالة التضخم:يمكن للحكومة خفض الانفاق الحكومي من خلال خفض بعض الإستهلاك

الحكومي،وتاجيل بعض المشاريع الإستثمارية بهدف تخفيض الطلب الكلي، و بالتالي الحد من التضخم.

ب- السياسة الضريبية(الإيرادات العامة): تعتبر الضرائب من أجمع أدوات السياسة المالية التي تستعملها الدولة للتأثير على النشاط الإقتصادي و متغيرات الإقتصاد وكذلك للتأثير على الحياة الإجتماعية.حيث

يمكن ملاحظة تأثير هذه السياسة على الإنتاج من خلال تأثيرها على عوامل أخرى كالإدخار، الإستثمار و الدخل حيث أن الزيادة في الضرائب المباشرة يخفض دخل الفرد، ما يؤدي الى انخفاض الطلب الإستهلاكي و بالتالي انخفاض الانتاج. (السويسي، 2005، صفحة 84). كذلك للإيرادات العامة دور في معالجة الفجوات التضخمية و الركودية و بالتالي التأثير على الإستقرار الإقتصادي (بختة سعيدي، 2011، صفحة 43):

- في حالة التضخم: تلجأ الدولة في هذه الحالة الى رفع الضرائب على الدخول خاصة ما يخفض القدرة الشرائية، ما ينتج عنه انخفاض في الطلب الإستهلاكي أي انخفاض الطلب الكلي و بالتالي امتصاص التضخم.

- في حالة الكساد: يكون علاج الفجوة الإنكماشية باستعمال الآلية العكسية لالالية في الحالة السابقة حيث تقوم الدولة بانتهاج سياسة توسعية بخفض الضرائب ما يزيد الميل للإستهلاك و الإستثمار أي يرتفع الطلب الكلي.

ج- الدين العام (سياسة العجز الموازي): يعتبر العجز الموازي توسع النقثات العامة على حساب الإيرادات العامة أي انتهاج الدولة سياسة توسعية، و قد يمول باستعمال الدين العام بالإعتماد على القروض العامة المحلية أو الخارجية (إيمان شحور، 2013، صفحة 98). ويعتبر الدين العام من أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة للحفاظ على الإستقرار الإقتصادي حيث أنها في حالة الكساد تحاول انعاش الطلب الكلي بزيادة الانفاق العام ما يضطرها للاقتراض لتغطية انفاقها فيزيد الدخل لدى الأفراد و الإستهلاك و بالتالي الطلب الكلي. أما في حالة التضخم فقد تستخدم الدولة القروض العامة لامتناس الكتلة النقدية ببيع سندات عامة للجمهور و الاقتراض من البنوك التجارية للتأثير على حجم القروض المقدمة للخواص، لكن في حالة وجود فوائض لدى هته البنوك فإن هذه السياسة لن تؤثر على التضخم. (عبد المجيد قدي، 2005، صفحة 211)

2.2 الإئتمان المصرفي:

إن أصل معنى كلمة الإئتمان إقتصاداً: "القدرة على الإقراض"، و اصطلاحاً: "التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض"، أما في الإقتصاد الحديث "الإئتمان هو قيام الدائن بمنح المدين مهلة زمنية معينة يلتزم عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد المصارف بأنواعها" (عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، 2006، صفحة 194). جاءت المادة 32 من قانون البنوك المؤرخ في 19 أوت 1986 لتعرف الإئتمان بوصفه: "كل عقد تقوم مؤسسة مؤهلة لذلك بوضع أو بوعد منح على سبيل السلف أو الإقراض لأموال تحت تصرف أشخاص معنويين أو طبيعيين أو الإثنين معا لحساب هؤلاء الذين يمحضون أو يوقعون العقد" (Ammour Ben halima, 1997, p. 55). سواء كان الطلب على الإئتمان المصرفي من قبل الأفراد أو القطاع العام أو الخاص فإنه يتحدد وفق متغيرات متعددة منها: محددات موضوعية تؤثر بشكل مباشر على طلب القرض مثل أسعار الفائدة على القروض الممنوحة و الدخل، كما توجد عوامل اعتبارية كالرغبة و القدرة على الادخار، الأذواق و العوامل العقائدية كتحریم الفائدة (محمد كمال خليل الحمزاوي، 2000، الصفحات 127-134). كذلك يتأثر الطلب على الإئتمان المصرفي بعوامل على المستوى القطاعي تتعلق بالجهاز المصرفي و عوامل على المستوى الكلي تتعلق بالظروف الإقتصادية السائدة و السياسات الإقتصادية المتبعة (جاسر محمد سعيد الخليل، 2004، الصفحات 92-96). بالمقابل أيضا يوجد عرض الإئتمان المصرفي والذي بدوره تحدده عوامل و ضوابط يمكن تصنيفها الى ضوابط داخلية مثل السياسة الإئتمانية للبنك، و خارجية تفرض على البنك من مصادر خارجية كالبنك المركزي مستعملا أدوات السياسة النقدية للتأثير على الحجم الكلي للإئتمان المصرفي، أو السياسة المالية المتبعة (محمد كمال خليل الحمزاوي، 2000، صفحة 154).

3.2 العلاقة بين السياسة الميزانية و الإئتمان المصرفي:

أول علاقة تخطر في الأذهان بين الإئتمان المصرفي و السياسة الميزانية هي تمويل عجز الميزانية أو سياسة العجز الموازي حيث تقترض الدولة من المصارف لتمويل نفقاتها و تصحيح العجز أي مايسمى

القرض العام أو الدين العام الذي هو بدوره أداة للسياسة المالية، وكل بقية الأدوات من انفاق حكومي و الضرائب تؤثر في بعضها البعض و تؤثر في الإئتمان المصرفي لكن لاتوجد علاقة واضحة بين السياسة المالية و القروض المصرفية (GIANDOMENICO PILUSO, ROBERTO RICCIUTI, 2008, p. 4)

نظريا زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي الى ارتفاع الدخول وبالتالي زيادة الادخار و الودائع لدى البنوك مما يسمح برفع حجم الإئتمان في المدى القصير، أما في المدى الطويل هذه السياسة التوسعية ستزيد الضغوط التضخمية مما يضطر الدولة لرفع معدلات الفائدة و انخفاض حجم الإئتمان المصرفي. (عبد الرحيم شبي و اخرون، 2010، صفحة 17). بالنسبة للسياسة الجبائية التوسعية فهي عكس الانفاق الحكومي، حيث يؤدي ارتفاع الجباية العادية الى انخفاض الدخل الفردي ما ينقص ادخارهم وبالتالي ينخفض حجم الإئتمان. (حمود مزان فهد، 2009، صفحة 105). أما الدين العام فله علاقة عكسية مع الإئتمان، فزيادة اقتراض الحكومة من البنوك التجارية يؤدي الى زيادة الطلب على الإئتمان و رفع معدلات الفائدة ما يخلق أثر مزاحمة، لكن اذا كانت البنوك تتوفر على فائض سيولة فهذه السياسة تكون دون أثر. (ناظم حمد نوري الشمري، 2008، صفحة 467). و اجمالا وخاصة في الدول غير النفطية لانستطيع تحديد اتجاه العلاقة بين السياسة الميزانية و الإئتمان المصرفي، أما في الدول النامية النفطية كالجائز فالدولة هي المتدخلة في كل المجالات و هي الممول للمصارف العمومية بالإضافة الى ضعف نظرية الإدخار في المصارف مرات لأسباب دينية .

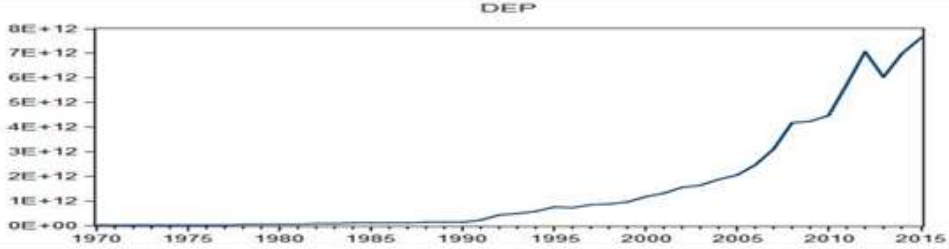
3. تحليل العلاقة بين أدوات السياسة الميزانية حجم الإئتمان المصرفي الجزائري

سنقوم في هذا الجزء بتحليل العلاقة بين أدوات السياسة المالية مختارين: الإنفاق حكومي، و الإيرادات عامة أهم عنصرين تعتمد عليهما هته السياسة من جهة و حجم الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص من جهة أخرى وفقا لمنحنيات تطور المعطيات خلال الفترة 1970-2015، من خلال وصف العلاقة بين كل متغير من أدوات السياسة الميزانية و الائتمان المصرفي. و قد تم تقسيم فترة الدراسة الى ثلاثة مراحل: فترة التخطيط (1970-1990)، المرحلة الإنتقالية (1991-1998)، الإنعاش الإقتصادي (1999-2015).

1.3 تحليل المتغيرات: في هذا الجزء سيتم تحليل معطيات النفقات و الإيرادات العامة، وكذلك الإئتمان المصرفي في الجزائر في الفترة : 1970-2015 بالقيم الحقيقية(بالمليار دينار جزائري) بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (الديوان الوطني للإحصائيات، بلا تاريخ) و بيانات وزارة المالية (وزارة المالية الجزائرية، بلا تاريخ). وباستعمال برنامج eviews9 لإنجاز الرسومات البيانية.

أ- النفقات العامة: تعتبر النفقات العامة أهم أداة للدولة لتحقيق أهدافها المنشودة و تبرز مدى تدخلها في الاقتصاد، لذلك تعتبر أهم أدوات السياسة المالية للتحكم في الاقتصاد و تحقيق الاستقرار، وقد مر الإنفاق الحكومي بمراحل و تطورات كبيرة خلال الفترة 1970-2015 كما يوضحه الشكل 1.

الشكل 1: منحني تطور الإنفاق الحكومي الجزائري خلال الفترة: 1970-2015 بالقيم الحقيقية



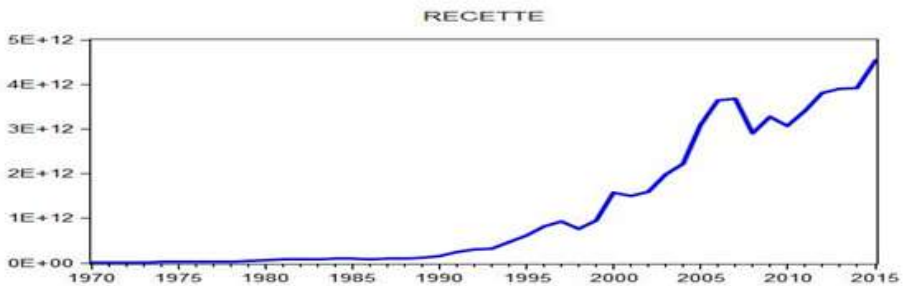
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات و برنامج eviews9

من خلال الشكل نلاحظ أن فترة التخطيط تميزت بارتفاع حجم الإنفاق العام في هذه الفترة من 5,88 مليار دينار سنة 1970 إلى 99,8 مليار دينار سنة 1985. لكن كان لازمة البترولية سنة 1986 وقع كبير على الإيرادات العامة لانخفاض المداخيل البترولية من 1986 إلى 1989 حيث تراجعت معدلات الإنفاق العام لتراجع الإيرادات حيث بلغ العجز الموازي هذه الفترة 14,29 مليار دينار. لكن مع بداية الفترة الإنتقالية عرف الإنفاق الحكومي تزايدا حيث ارتفع من 137 مليار دينار سنة 1990 إلى 212 مليار سنة 1991، بعد انخفاض من 34% سنة 1988 إلى 25% سنة 1991 نتيجة للسياسة الإنفاقية الانكماشية المتبعة نظرا للإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الدولة استعدادا للانتقال إلى اقتصاد السوق و تخليها التدريجي عن التدخل في الاقتصاد، غير أن سنتي 1992 و 1993 عرفتا ارتفاعا في الإنفاق نظرا لرفع الأجور و النفقات الاجتماعية و نفقات التطهير المالي

للمؤسسات العمومية. ابتداء من سنة 1993 مع توقيع اتفاقية الاستعداد الائتماني الثالث وتطبيق التعديل الهيكلي بدأت الدولة باتباع ترشيد الإنفاق العام من خلال رفع الدعم المقدم من طرف الدولة، لكن رغم ذلك استمر ارتفاع الانفاق خلال الفترة 1994-1998 من 566 مليار إلى 876 مليار لكن إذا أخذنا النسب من الناتج الداخلي الخام فقد انخفضت النفقات من 38% سنة 94 إلى 27% سنة 98. وقد ميز فترة الإنعاش الإقتصادي عودة أسعار البترول للارتفاع مع نهاية 1999 ماضى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها لتشجيع النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي لزيادة الطلب الكلي بين 2000 و 2004 حيث ارتفعت نسبتها من 28% إلى 34% من الناتج المحلي. انطلاقا من 2005 وبعد تحسن الوضعية المالية أكثر تضاعفت النفقات العامة أكثر حيث انتقلت من 2450 مليار دينار سنة 2006 إلى 4190 مليار سنة 2008 و استمر الارتفاع على الرغم من بدأ انخفاض أسعار النفط مرة أخرى، وقد بلغت أقصاها سنة 2015 بسبب السياسة التوسعية المتبعة.

ب- الإيرادات العامة: تعتبر الإيرادات العامة من أهم متغيرات الموازنة العامة و السياسة المالية لأنها أساس تحديد النفقات العامة، كما أنها تجمع اداتي الجباية العادية و الدين العام من السياسة المالية و بالتالي فهي متغير شامل لهما. وقد مر الإيراد الحكومي بمراحل و تطورات كبيرة خلال فترة الدراسة كما يوضحه الشكل 2.

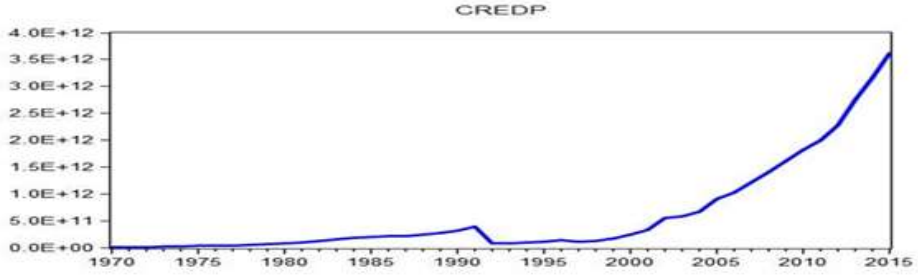
الشكل 2: منحنى تطور الإيرادات العامة الجزائرية خلال الفترة: 1970-2015 بالقيم الحقيقية



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات و برنامج eviews9

إذ عرفت الإيرادات العامة في مرحلة التخطيط ارتفاعا من 6,30 مليار دينار سنة 1970 إلى 79 مليار دينار سنة 1981 لارتفاع أسعار البترول، غير أن الأزمة البترولية سنة 1986 أدت إلى انخفاض الإيرادات العامة من 36% سنة 1985 إلى 29% سنة 1986 و26% سنة 1988 وحتى سنة 1990 نسبة من الناتج المحلي الخام. أما خلال المرحلة الإنتقالية تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992 بما يتلاءم و اقتصاد السوق وهدفه تقليص تبعية الإيرادات العامة للعوائد النفطية، بالرغم من ذلك ظلت الجباية البترولية المصدر الأساسي للإيرادات العامة وحافظت على نسبتها منها التي تفوق 50% مما أثبت عدم فاعلية الإصلاحات حيث ارتفعت الإيرادات العامة من 153 مليار إلى 249 مليار بين 1990 و1991 نتيجة لارتفاع أسعار البترول بسبب حرب الخليج وخفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991 لتستمر في الارتفاع إلى غاية 1998. أما في فترة الإتعاش الإقتصادي في إطار الإصلاحات دائما تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 لاستغلال الفارق بين السعر الحقيقي و المرجعي للنفط لغرض مواجهة انعكاسات تذبذب الإيرادات البترولية للدولة. ونلاحظ عموما ارتفاعا قياسي للإيرادات مقارنة بالفترة السابقة لارتفاع الجباية البترولية الاسنة 2001 التي شهدت انخفاضا في الجباية البترولية لانخفاض اسعر الغاز. وتزامنا مع انخفاض أسعار النفط والكميات المصدرة شهدت الجباية البترولية انخفاضا مقابل ارتفاع العادية خلال الفترة 2009-2015 لكن مجموع الإيرادات استمر في الارتفاع .

ج- الإئتمان المصرفي الخاص: عرف الائتمان المصرفي خلال فترة الدراسة ارتفاعا مستمرا عموما ويمكن تحليل هذا التطور متبعين المراحل نفسها في تحليل تطور أدوات السياسة المالية أعلاه معتمدين على الشكل 3.



الشكل 3 : متحنى تطور الإئتمان المصرفي الجزائري خلال الفترة: 1970-2015 بالقيم الحقيقية

المصدر: من إعداد الباحثة إعتقادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات و برنامج eviews9

حيث تميزت مرحلة التخطيط بارتفاع مستمر لحجم الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص من 6,83 مليار دينار سنة 1970 إلى 208 مليار دينار سنة 1986 لكن بدأ في التراجع خلال بقية المرحلة وهذا راجع للإصلاحات التي تعرض لها النظام المصرفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية و ارتفاع معدلات الفائدة والتضخم. أما خلال الفترة الإنتقالية انخفضت نسبة الائتمان من الناتج المحلي من 46% سنة 1991 إلى 7% سنة 1992 مع عملية تحرير أسعار الفائدة تدريجيا و ارتفاع معدلات التضخم إلى 31% سنة 1992 و تبني الدولة لسياسة انكماشية. عاد حجم الائتمان للارتفاع مع بداية فترة الإنعاش الإقتصادي لتحسن الأوضاع المالية و الخروج من السياسات الانكماشية. وقد تميزت المرحلة بتشجيع الدولة للقروض الاستثمارية في اطار الإنعاش الاقتصادي من خلال سياسات تموية ويعود الارتفاع الكبير في حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص الذي بلغ اقصى مستوياته 3630 مليار دينار سنة 2015 ما يعادل 21% من الناتج المحلي إلى انشاء صناديق ضمان القروض وتدخل الدولة في منع البنوك من رفض ملفات القروض بهدف تعزيز روح المقاوئية.

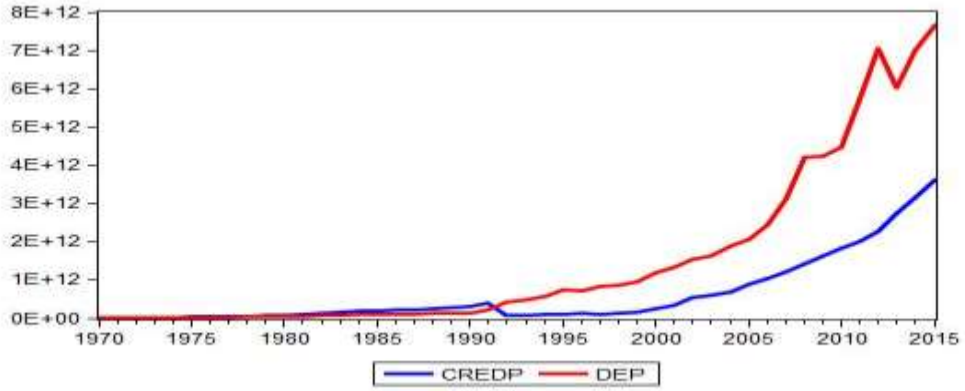
2.3 أثر أدوات السياسة الميزانية على الائتمان المصرفي الخاص في الجزائر:

أ-العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الائتمان المصرفي في الجزائر: من خلال الشكل 04 نلاحظ أن

تطور الإنفاق العام و الائتمان المصرفي لهما اتجاه واحد خلال فترة الدراسة وكلاهما في ارتفاع مستمر حيث أن تبني الدولة لسياسة توسعية سيزيد الإنفاق العام و السياسة التوسعية تؤدي إلى انخفاض أسعار

الفائدة على القروض وبالتالي ارتفاع حجمها لكن بارتفاع معدل التضخم خلال الفترة الانتقالية وعلى الرغم من زيادة الإنفاق العام عرف الائتمان المصرفي انخفاضا. كذلك تعتبر الدولة الممول الأول للبنوك في الجزائر وبالتالي الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى الزيادة في حجم الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص.

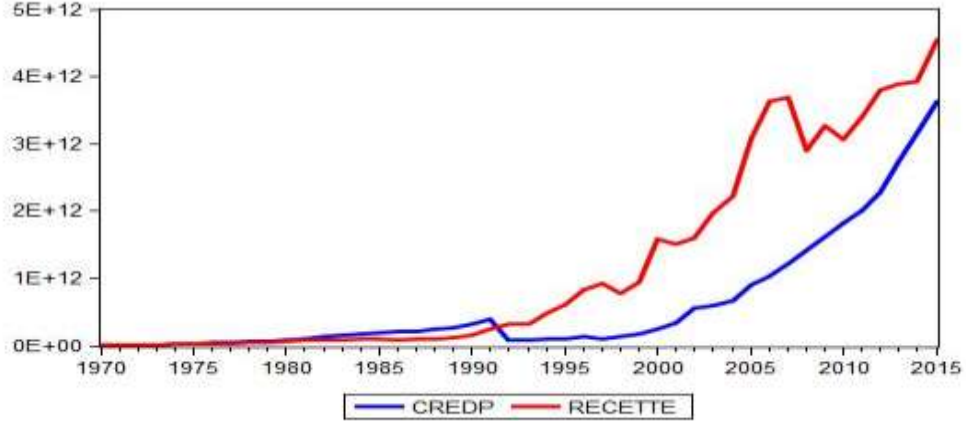
الشكل 4 : منحني تطور الائتمان المصرفي و الانفاق العام الجزائري خلال الفترة " 1970-2015" بالقيم الحقيقية



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات و برنامج eviews9

ب-العلاقة بين الإيرادات العامة و الائتمان المصرفي في الجزائر: يوضح الشكل 05 أن زيادة الإيرادات العامة أو بالأحرى ارتفاع الجباية البترولية تؤدي إلى زيادة الإقراض لتبني الدولة لسياسات توسعية لارتفاع مواردها المالية إلا المرحلة الانتقالية التي تميزت بسياسة انكماشية وبالتالي انخفاض الائتمان المصرفي ومع برنامج الإنعاش الاقتصادي وارتفاع أسعار البترول إلى أقصى مستوياتها ارتفع الائتمان المصرفي كذلك و هذا راجع لتحسن الوضعية المالية للدولة وتشجيع الاستثمار الخاص.

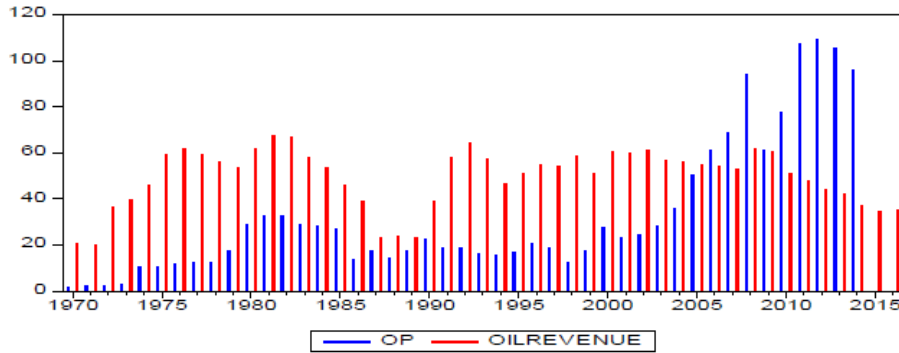
الشكل 05: منحني تطور الائتمان المصرفي و الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة " 1970-2015" بالقيم الحقيقية.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات و برنامج views9

4. تفسير نتائج تحليل العلاقة: إن الصدمات الإيجابية في الإيرادات العامة الجزائرية تنتج عادة عن ارتفاع أسعار النفط لكون إيرادات الدولة متعلقة بالجباية البترولية التي تمثل أكثر من 70% من إيرادات الجزائر. ويبين الشكل 06 أن التطور في الجباية النفطية يتناسب طرديا مع التطور في أسعار النفط و بالتالي أي صدمة إيجابية أو سلبية في أسعار البترول تؤدي الى صدمة في إيرادات الدولة.

الشكل 06: تطور الجباية البترولية نسبة لمجموع الإيرادات و أسعار النفط



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات و برنامج views9

وبدورها الصدمة في الإيرادات العامة تؤدي الى سياسة إنفاقية توسعية تستغلها الدولة في زيادة النشاط الاقتصادي و رفع عرض الإنتاج الوطني و زيادة الإستثمارات الخاصة للحاق بركب إقتصاد السوق و كذلك تنويع الإيرادات بمداخيل هذه الاستثمارات كالضرائب و الصادرات. و العكس في حالة الصدمة العكسية فإن الدولة تتبنى سياسة إنفاقية إنكماشية كما يوضح الجدول 01.

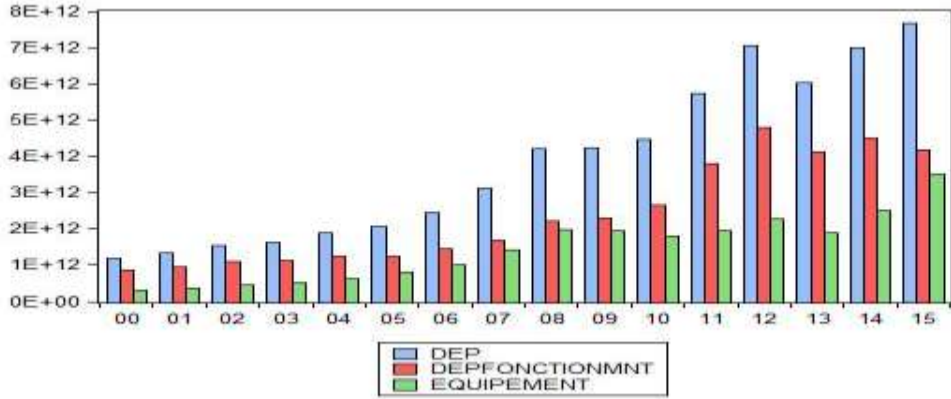
الجدول 01: تطور النفقات العامة في ظل صدمة في الإيرادات

صدمة عكسية		صدمة إيجابية		
1986	1985	1973	1972	
89.7	106	11.1	9.18	الإيرادات العامة
74.1	93.8	9.96	8.43	النفقات العامة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (حوصلة إحصائية 1962-2011)

يوضح الجدول أن الصدمة الإيجابية في أسعار البترول سنة 1973 أدت الى ارتفاع الإيرادات العامة من 9.1 مليار دينار سنة 1972 الى 11.1 مليار سنة 1973 هذا أدى الى ارتفاع النفقات العامة من 8.43 الى 9.96 مليار دينار بين 1972 و 1973 أما سنة 1986 مع الصدمة السلبية لأسعار النفط حيث أنخفضت الإيرادات من 106 سنة 1985 الى 89.7 مليار دينار سنة 1986 وبالتالي إنخفض الإنفاق العام من 93.8 سنة 1985 الى 74.1 مليار دينار سنة 1986 . و كذلك الحال بالنسبة للصدمة الإيجابية ابتداء من سنة 2000 حيث عرفت الإيرادات العامة إرتفاعا مستمرا في الإيرادات العامة لإنتعاش أسعار البترول و كذلك النفقات العامة كما يبين الشكل التالي:

الشكل 07: تطور النفقات العامة و نفقات التسيير و التجهيز بالمليار دينار



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات و برنامج eviews9

كما ارتفعت موارد صندوق ضبط الإيرادات و عرفت النفقات العامة إرتفاعاً مستمراً لإرتفاع الجباية البترولية و خاصة نفقات التسيير التي تمثل أكثر من 50% من مجموع النفقات . كما عرفت نفقات التجهيز من جهتها إرتفاعاً من 2005 إلى 2008 منتقلة إلى مستوى أعلى في 2007 و 2008 واستقرت من حيث الاتجاه بين 2008 و 2011، قد عرفت ازدياداً في 2012 قدره 6,259 مليار دينار. ترجع هذه الزيادة في نفقات التجهيز أساساً إلى نفقات قطاع السكن، كما عرفت نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارة، و مع الصدمة البترولية العكسية الأخيرة لأسعار البترول فانخفضت الإيرادات العامة للدولة ب 3,635 مليار دينار سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 مع ذلك فقد استمرت النفقات العامة بالارتفاع حيث ارتفعت ب 9.4% بين 2014 و 2015 ما أدى الى ارتفاع العجز الموازي الذي تم تمويله من صندوق ضبط الإيرادات . كما أن الصدمة الإيجابية في الإيرادات تؤدي إلى سياسة إنفاقية توسعية للوصول لأهداف كثيرة منها التخلص من التبعية للإيرادات النفطية و تنويع الواردات و المداخيل عن طريق الإستثمارات و القطاع الخاص و لذلك تقوم بتشجيع الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص. ويمثل الائتمان المصرفي أداة لتوفير الموارد للقطاع العام و الخاص و تهيمن المصارف العمومية على الجهاز المصرفي و القروض كذلك كما يبين الجدول 02:

الجدول 02: حجم الإئتمان الممنوح للاقتصاد حسب القطاعات

2012	2011	2010	2009	
2 051,4	1 742,3	1 461,4	1 485,9	القروض الموجهة للقطاع العمومي
2 051,4	1 742,3	1 461,3	1 484,9	البنوك العمومية
2 020,8	1 703,3	1 388,4	1 400,3	قروض مباشرة
30,6	39,0	72,9	84,6	شراء السندات
0,0	0,0	0,1	1,0	البنوك الخاصة
0,0	0,0	0,0	0,1	قروض مباشرة
0,0	0,0	0,1	0,9	شراء السندات
2 245,0	1 982,4	1 805,3	1 599,2	القروض الموجهة للقطاع الخاص
1 675,5	1 451,7	1 374,5	1 227,1	البنوك العمومية
1 669,1	1 442,8	1 364,1	1 216,4	قروض مباشرة
6,4	8,9	10,4	10,7	شراء السندات
569,5	530,7	430,8	372,1	البنوك الخاصة
569,4	530,6	430,6	371,9	قروض مباشرة
0,1	0,1	0,2	0,2	شراء السندات
4 296,4	3 724,7	3 266,7	3 086,1	مجموع القروض الممنوحة الصافية من القروض المعاد شرائها
86,7%	85,7%	86,8%	87,9%	حصة البنوك العمومية
13,3%	14,3%	13,2%	12,1%	حصة البنوك الخاصة

المصدر: بنك الجزائر- التقرير السنوي 2012 -التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر-نوفمبر 2013 ص118

ويفسر الإرتفاع في حجم الإئتمان المصرفي هذه الفترة الى ارتفاع ودائع قطاع المحروقات و زيادة السيولة المصرفية. ولا يمكن القول أن زيادة الإنفاق أدت إلى زيادة الدخل الفردي و الادخار و بالتالي القروض لأن تطبيق هذه الآلية على الحالة الجزائرية غير صحيحة نسبيا لأسباب عقائدية تتعلق بأسعار الفائدة، ولكن يعود الارتفاع إلى حرص الدولة على توجيه البنوك لتقديم قروض بأسعار فائدة متدنية و تسهيلات عديدة ك شروط الإقراض و الإعفاءات الضريبية ما يرفع حجم الائتمان البنكي عن طريق البنوك العمومية التي تهيمن على الجهاز المصرفي الجزائري و الإقراض ، وهذه المصارف ممولة من طرف الدولة التي تعيد تمويلها في كل مرة ما يجعل القروض المصرفية في الجزائر متعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة مباشرة. لكن على الرغم من حجم القروض و التسهيلات المقدمة، إلا أن الهدف منها لم يتحقق أبدا و لم يحدث أي تغيير على هيكل الإيرادات العمومية و لا زيادة إنتاجية و قيمة مضافة ، و هذا راجع لعدم إنتاجية العديد من المشاريع الممولة بالإضافة إلى تعثر تسديد كثير من هذه القروض و عدم محاسبة المدينين لأن ببساطة الدولة ستعيد تمويل البنك و بالتالي لا خسارة و لا إفلاس. ولا يمكن

ربط الائتمان المصرفي الجزائري فقط بالموازنة العامة و السياسة المالية مع إهمال السياسة النقدية التي تلجأ لها الدولة عند حدوث الصدمات العكسية في الإيرادات فعند إنخفاض الشديد للإيرادات تلجأ الدولة لإستعمال السياسة النقدية لتخفيف الصدمة من خلال رفع أسعار الفائدة أو رفع الإحتياطي الإجباري و بالتالي تقليص السيولة المصرفية و منه حجم القروض البنكية الممنوحة. مما سبق يظهر لنا أن الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية رغم ارتفاع تكاليفها كانت دون مفعول منها إصلاحات الجهاز المصرفي العمود الفقري للاقتصاد و الذي يعاني من مشاكل هيكلية مايؤدي الى تكرار نفس الحالة مع كل صدمة نفطية جديدة فأزمة انهيار أسعار البترول الأخيرة 2014 تكاد تكون نسخة عن سابقتها سنة 1986.

4. **خاتمة:** من خلال هذا البحث تناولنا موضوع تحليل أثر السياسة المالية على الائتمان المصرفي الخاص في الجزائر نظرا للصدمة التي تتعرض لها كل من الإيرادات و النفقات العامة نتيجة تقلب أسعار البترول العالمية، وتأثيرها على كل المتغيرات الاقتصادية ومنها الإئتمان المصرفي القناة الممولة للإستثمار، مستخدمين الأدوات الإحصائية و بيانات الفترة ما بين: 1970 و 2015. وللإمام بكل جوانب الموضوع اعتمدنا على عدة محاور: حيث شملت الأدبيات النظرية للدراسة مفاهيم لسياسة المالية بأهدافها و أدواتها، و الإئتمان المصرفي و محددات الطلب عليه و عرضه. و أخيرا العلاقة النظرية بين السياسة المالية و القروض المصرفية. ثم تطرقنا الى الدراسة التحليلية حيث تم تحليل تغيرات أدوات السياسة الميزانية و الإئتمان المصرفي كل على حدى ثم تحليل العلاقة بينهما، ومنها الى تفسير النتائج المتوصل اليها، حيث أن الصدمة الإيجابية في الإيرادات العامة تؤدي إلى نوع من الأثار الكينيزية على النفقات الحكومية التي ترتفع أيضا و كذلك الإئتمان المصرفي يتأثر بشكل إيجابي نتيجة للسياسة التوسعية المنتهجة و زيادة النشاط الاقتصادي، زيادة الادخار لارتفاع المداخيل و كذلك الإستثمار وتؤدي معدلات الفائدة على القروض. كما أن أي صدمة إيجابية في النفقات العامة ، تؤدي إلى تأثير سلبي طبيعي على الإيرادات العامة في المدى القصير ثم العودة للتوازن تدريجيا بعد حصاد نتيجة التوسع في الإنفاق على النشاط. أما بالنسبة للإئتمان المصرفي تمارس اثار إيجابية على الائتمان المصرفي في المدى القصير لكن في المدى المتوسط و نتيجة للضغوط التضخمية و تقاوم العجز في الموازنة العامة ستؤدي إلى انخفاض حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص و زيادة تلك الموجهة للدولة وبالتالي زيادة الطلب على

الاتمان و ارتفاع معدلات الفائدة ما يخلق آثار مزاحمة للقطاع الخاص. منه نستنتج أن السياسة المالية لها قدرة نسبية على تفسير تغيرات الإئتمان المصرفي في الجزائر خلال فترة الدراسة. كل هذه النتائج المتوصل إليها تؤكد صحة الفرضيات المطروحة :

فالفرضية الأولى تعتبر أن السياسة الميزانية بأدواتها من إيرادات و نفقات عامة من أولويات الاقتصاد الوطني و هي الممول للجهاز المصرفي الجزائري وصدماهما الهيكلية لها تأثير كبير على حجم الإئتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص، حيث أن أي صدمة إيجابية في الإيرادات العامة تؤدي إلى سياسية إنفاقية توسعية و بالتالي ارتفاع حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص و العكس، وهذا دون إهمال السياسة النقدية طبعاً. و هي فرضية أثبتت نفسها من الواقع الاقتصادي الجزائري. أما الفرضية الثانية بأن الربيع يلعب دوراً أساسياً في وتيرة الإصلاحات التي بوشرت من أكثر من عشرين سنة و التي تشمل الجهاز المصرفي أيضاً فكلما نقصت الإيرادات النفطية سارعت الدولة لتبني سياسات تقشفية لاعتمادها على هذا المورد الوحيد ما يعطل منح الائتمان حتى لمشاريع قد تكون ذات عوائد على الدولة. أما إذا زادت الإيرادات النفطية زاد التراخي في الانضباط و المبالغة في الإنفاق و منح القروض لمشاريع غير منتجة تؤدي إلى قروض متعثرة يتغاضى عنها البنك العمومي و الدولة و إعادة تمويل البنوك من جديد مما يجعل الإصلاحات المتبناة دون فائدة وتطلق في بيئة غير ملائمة. فصحتها حلية وواضحة لضخامة تكاليف الإصلاحات دون نتائج مرضية و تعلق كل نشاط في الاقتصاد الجباية البترولية ما يجعله اقتصادياً غير مستقر ذو بنية هيكلية هشّة و بعيد جداً عن اقتصاد السوق و التطور طالما لم تجرأ الدولة على اتخاذ خطوة الخصخصة للمؤسسات و البنوك العمومية و إنشاء بيئة اقتصادية قابلة للتعديل و إعادتها باستعمال السياسات الاقتصادية الدورية. و يمكن اقتراح بعض الأفاق لهذه الدراسة: يمكن التعمق أكثر من خلال دراسة قياسية بإعتماد بيانات سنوية لفترة الدراسة مع عزل أثر السياسة النقدية مثلاً. أو جعل الدراسة أكثر مصداقية باستعمال البيانات الفصلية لعناصر الموازنة العامة و الإئتمان المصرفي ما يجعلها أكثر دقة. أخيراً رغم الإصلاحات الاقتصادية التي إعتمدها الدولة و سياسات التطهير المالي إلا أن الجهاز المصرفي الجزائري مازال ذو أداء ضعيف في الاقتصاد، فهو وسيلة

في يد الدولة لتنفيذ سياساتها لكنه بعيد عن أداء دوره في تمويل القطاعات و الإستثمارات الخاصة التي تزيد إيرادات الدولة و تنهض بإقتصادها.

5. قائمة المراجع:

1. أحمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب. (2005). أسس المالية العامة. عمان-الأردن: دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع.
2. البنك العالمي. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria>
3. الجريدة الرسمية. (1984). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
4. الديوان الوطني للإحصائيات. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <http://www.ons.dz/spip.php?rubrique4>
5. أمجد عبد المهدي مساعدة، محمود يوسف عقلة. (2011). دراسة في المالية العامة. عمان-الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع.
6. إيمان شحرور. (2013). عجز الموازنة العامة في سوريا و آثاره الإقتصادية. مجلة بحوث إقتصادية عربية(العدد64/63).
7. بختة سعدي. (2011). أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر(2009-1999)-أطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة الجزائر.
8. جاسر محمد سعيد الخليل. (2004). أثر سياسة البنوك التجارية الإئتمانية على الإستقملر الخاص في فلسطين(رسالة ماجستير). نابلس-فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
9. حامد عبد المجيد دراز. (2004). السياسات المالية. مصر: الدار الجامعية الإسكندرية.
10. حمود مزنان فهد. (2009). أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية. عمان-الأردن: دار الصفاء للنشر و التوزيع.
11. د.فاطمة السويسي. (2005). المالية العامة(موازنة-ضرائب). طرابلس-لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
12. سوزي عدلي ناشد. (2000). الوجيز في المالية العامة. الإسكندرية-مصر: دار الجامعة الجديدة الإسكندرية.

13. عبد الرحيم شبيبي و اخرون. (2010). الآثار الإقتصادية الكلية لصددمات السياسة المالية في الجزائر (1965-2007). *The Economic Research Forum cairo-egypt - working paper536*.
14. عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين. (2006). التحليل الإئتماني و دوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري. مجلة جامعة تشرين-سلسلة العلوم الإقتصادية و القانونية-العدد3.
15. عبد الله قوري يحيى. (2015). آثار صدمات السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1970-2012 باستعمال نماذج *Les Cahiers du CREAD, (113/114.svar*.
16. عبد المجيد قدي. (2005). مدخل الى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
17. عثمان محمد ابكر عمر. (2016). واقع إعداد الموازنة العامة للسودان (رسالة دكتوراه). جامعة السودان، السودان.
18. لعمارة، جمال. (2002). أساسيات في المالية العامة و اشكالية العجز في ميزانية البلدية (رسالة ماجستير). الجزائر: جامعة الجزائر.
19. محمد كمال خليل الحمزاوي. (2000). *اقتصاديات الإئتمان المصرفي*. مصر: منشأة المعارف الإسكندرية.
20. محمود يونس. (2002). *مبادئ الإقتصاد الكلي*. مصر: الدار الجامعية الإسكندرية.
21. وزارة المالية الجزائرية. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <http://www.mf.gov.dz/rubriques/48/Zoom-sur-les-Chiffres-.html>
22. Ammour Ben halima. (1997). *Pratique de technique bancaire*. Alger: Edition Dahlab.
23. Fragetta, M., & Melina. (2010). The effects of fiscal policy shocks in SVAR models. *Scottish Journal of Political Economy, 58*(4).
24. Mountford, A., & Uhlig, H. (2009). What are the effects of fiscal policy shocks? *journal of applied econometrics*24(6).

25. Piluso, G., & Ricciuti. (2008). Fiscal policy and the banking system in Italy: have taxes, public spending and banks been procyclical in the long-run. *pavia university magazine-Italy*.
26. Ammour Ben halima. (1997). *Pratique de technique bancaire*. Alger: Edition Dahlab.
27. Fragetta, M., & Melina. (2010). The effects of fiscal policy shocks in SVAR models. *Scottish Journal of Political Economy*, 58(4).
28. Mountford, A., & Uhlig, H. (2009). What are the effects of fiscal policy shocks? *journal of applied econometrics* 24(6).
29. Piluso, G., & Ricciuti. (2008). Fiscal policy and the banking system in Italy: have taxes, public spending and banks been procyclical in the long-run. *pavia university magazine-Italy*.